احتلال الجزر العربية الثلاث وأثره على العلاقات الإماراتية – الإيرانية عام ١٩٧١

م. زهير قاسم محمد
جامعة سامراء / كلية التربية

المقدمة

تعد العلاقات السياسية بين الدول إحدى المحاور الأساسية التي اهتم بها العديد من الباحثين لما لذلك من أهمية في فهم التطورات الداخلية لهذه الدول وانعكاساتها على سياساتها الخاصة. كما إن دراسة العلاقات الدبلوماسية بين هذه الدول، تعكس مستوى التطور الحضاري والسياسي الذي وصلت إليه،ودرجة التعامل السلمي واحترام سيادة كل دولة للأخرى ، كما تتشكل قوة كل دولة بدرجة استقرار علاقاتها الخارجية لأن الحرب تضعف الدول وتستنزف مواردها.

يهدف هذا البحث إلى تتبع مجرى العلاقات السياسية بين إيران والإمارات العربية المتحدة في ضوء احتلال إيران للجزر العربية الثلاث وتداعيات ذلك على مجمل تلك العلاقات، مع عدم اغفال تصميم ايران المسبق لاحتلال الجزر العربية، فضلاً عن الدور الغربي في عملية تعميق الخلافات بين إيران والإمارات العربية المتحدة.

الخلفية التاريخية للعلاقات الإماراتية- الإيرانية :-

تنتمي الجزر العربية الثلاث (ابوموسى، وطنب الكبرى، والصغرى)[١] إلى السيادة العربية منذ قرون عديدة،ويعد تاريخها جزء لا يتجزأ من تاريخ القبائل العربية في منطقة الخليج العربي،التي كانت السيادة فيها لعرب القواسم[٢]،القوة الأبرز في المنطقة خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر،إذ فرضت سيطرتها على الساحل العماني والساحل الشرقي، وعلى غالبية جزر الخليج.كما زاد نشاط القواسم بأتجاه الساحل الشرقي،من خلال سيطرتهم على (باسيدة)في العام ١٧٢٨[٣].

تعرضت رأس الخيمة لهجوم فارسي عام ١٧٣٧م في عهد نادر شاه(١٧٣٥-١٧٤٧)[٤]، لكن كل المصادر التاريخية تؤكد إن الخضوع لم يستمر طويلاً،وان فارس لم تحتفظ بالسيطرة على رأس الخيمة [٥].

وبعد اغتيال نادر شاه عام ١٧٤٧م ،برزت نزاعات داخلية تمثلت بالمواجهة المسلحة التي جرت بين كريم خان والملا علي شاه في منطقة بندر عباس وهرمز على الساحل الشرقي من الخليج العربي، مما دفع القواسم إلى إرسال قواتهم لمساعدة علي شاه، وقد استمر النزاع ثلاث سنوات، تمكن القواسم من خلالها من السيطرة على لنجه، فكانوا أقوى قوة محلية تقف في وجه بريطانيا، فشنت الأخيرة حرباً ضد القواسم دامت لسنين طويلة حتى تمكنوا من التغلب على هذه القوة العربية عام ١٨٢٠م بعد أن أبدى القواسم ضروبا من الشجاعة والتضحية ،فأجبر الاخيرون على توقيع معاهدات الحماية والأمن المشتركة مع بريطانيا. وبعد

ذلك تم وطرد القواسم من الساحل الشرقي، لكن سيطرتهم بقيت على عدد من الجزر منها جزيرة صيري وميناء لنجه على الساحل الفارسي وطنب الكبرى وطنب الصغرى[٦].

تعود مطالبة بلاد فارس بجزر الخليج العربي إلى عام ١٨٤٠ حينما طرح اغاسي وزير خارجية فارس آنذاك فكرة إن كل الجزر في ميناء الخليج تابعة لبلاده. وعندما طلب اللورد أبردين(Aberdon) وزير خارجية بريطانيا من حكومة فارس عام ١٨٤٥م تثبيت حقوقها في جزر البحرين،أرسلت فارس اول مذكرة احتجاج سلمت إلى شيل (Shel) سفير بريطانيا في فارس بتاريخ الخامس عشر من آذار ١٨٤٥،جاء في مادتها الأولى ((**إن جميع الحكومات تشارك فارس مشاركة عاطفية في ملكيتها للخليج**))[٧].وهذه محاولة فارسية لكسب الرأي العام.

إذ كان لهذه الجزر اتصالات عميقة مع شيوخ العرب من القواسم على الساحل الشرقي والغربي للخليج العربي.والشيء المؤكد هو إن قواسم عمان لم يقروا لفارس السيادة على جزيرة أبو موسى في يوم ما . وحتى بعد طرد القواسم من الساحل الشرقي بقيت سيطرتهم على بعض الجزر.وفي عام ١٨٨٧م كانت أول مطالبة فارسية لجزر طنب الكبرى والصغرى، فأرادت حكومة الهند البريطانية أن تتحرى الأمر، فأبرقت في تلك السنة إلى المقيم البريطاني في الخليج ومنه إلى الوزير المفوض في بلاد فارس تسأل عن مدى أحقية فارس في صيري وطنب، فأجاب الاثنان بأن جزيرتي صيري وطنب هما من أملاك شيوخ العرب الخاضعين تحت الحماية البريطانية. ويؤكد لوريمر ذلك بقوله:((**إن تبعية أبو موسى وطنب تعود الى شيخ الشارقة وهو يزورها أحياناً في الطقس الحار وإنها لم يحكمها أي مسؤول إيراني**))[٨] .

استمرت بلاد فارس بالتجاوزات مما دفع شيخ الشارقة في السادس عشر من تشرين الاول١٨٨٧، بتقديم مذكرة احتجاج للمقيم البريطاني تضمنت أدلة اعتداء الفرس على جزيرة صيري، فطلب الشيخ أن تقوم بريطانيا بموجب التزاماتها التعاهدية حماية طنب من مصير مماثل ، فطلبت حكومة الهند البريطانية من الوزير البريطاني المفوض في بلاد فارس، أن يبدأ المفاوضات مع رجال الشاه[٩].

إن أول ادعاء فارسي مسجل بملكية جزر طنب كان عام ١٨٨٧ ، أما بالنسبة لجزيرة أبو موسى فكان عام ١٨٨٨. لكن بريطانيا اعترفت بملكية قواسم الشارقة على جزيرة أبو موسى ، وأقرت في ١٨٨٢ بملكية قواسم رأس الخمية على جزر الطنب. وفي عام ١٨٩٠ إزدادت المطالبة الفارسية بالجزرالعربية بشكل كبير، مما أدى إلى توجيه بريطانيا النصح لعرب القواسم برفع أعلامهم على الجزر الثلاث،فكانت في ذلك الوقت قد وقعت معهم عدداً من اتفاقيات الحماية [١٠] .

شهدت الفترة ١٩٠٧ – ١٩١٤ ، مباحثات مكثفة بين الحكومة البريطانية والحكومة الألمانية بشان تبعية أبو موسى، إذ كشفت الحكومة البريطانية عن الكثير من الدلائل والحجج والبراهين المحلية التي تؤكد سيادة شيخ الشارقة على الجزيرة وذلك حين إحتجت الحكومة الألمانية نيابة عن شركة فرنكجان الألمانية ، بعد أن قام شيخ الشارقة بإلغاء إمتيازها، وذلك بالتعاون مع المقيم البريطاني في بندر عباس مستر برسي كوكس(P.Cox)،بعد أن قام بأرسال ثلاثين شخصاً من رجال شيخ الشارقة،لإخراج العمال التابعين للشركة الالمانية،ونفيهم في الثاني والعشرين من تشرين الأول١٩٠٧م[١١] .

وفي عام ١٩١٣ أكدت بريطانيا مجدداً دعمها لحق القواسم في الجزر[١٢]، عندما إعترفت حكومة بومباي وشركة الهند الشرقية الانكليزية بأن الجزر العربية كانت تابعة دائما للقواسم، والدليل على ذلك ما جرى من مراسلات بين شيخ الشارقة والمقيم السياسي ،إذ أرسل شيخ الشارقة رسالة إلى برسي كوكس، بشأن السماح للأسطول البريطاني بإقامة فنار فقط في الجزيرة للاستفادة منه في الملاحة وليس له حق التدخل في شؤون الجزيرة الداخلية[١٣] .

لم تتوقف الاستفزازات الفارسية إذ قام مجموعة من موظفي الكمارك في عام١٩٢٥م بزيارة جزيرة أبو موسى متفقدين مناطق الأوكسيد الأحمر،وأخذوا نماذج منه، فأحتجت الحكومة البريطانية كون تلك الزيارة خرق واضح لأتفاقيات الحماية مع شيخ الشارقة[١٤].

أخذت بلاد فارس تذكر البريطانيين بما حصل ١٩١٣ عندما قامت الخارجية الفارسية ، ببحث أمر الجزر العربية مع الوزير البريطاني في طهران حول إدعاءات فارس بالجزر ، الذي قام بدوره بإحالة الأمر إلى المقيم البريطاني في الخليج ، الذي رد بأن ملكية هذه الجزر ليس موضوعاً للنقاش ، وأنه قد أجلى هذه الحقيقة لكل حكام موانئ الخليج ،وأضاف بأن اتباع شيخ الشارقة يقيمون في الجزيرة بصورة منتظمة منذ عام ١٩٠٥ وإن علم الشارقة مرفوع عليها [١٥] .

وفي ضوء هذا الموقف البريطاني لجأت الحكومة الفارسية إلى أساليب أخرى للاستيلاء على هذه الجزر،ففي أب ١٩٢٩ صرح تيمورتاش وزير البلاط الفارسي ،بأن بلاده ستتخلى عن مطاليبها بجزيرة أبو موسى إذا قبلت بريطانيا بملكية فارس لجزيرتي الطنب[١٦].

حرصت بريطانيا في فترة مابين الحربين(١٩١٨–١٩٣٩) على الإبقاء على هذه الأوضاع في الخليج لحين التوصل إلى معاهدة عامه بينها وبين فارس(إيران) لحل المشاكل القائمة بشكل عام [١٧].

العلاقات الإماراتية - الإيرانية بعد الحرب العالمية الثانية

تميزت السياسة الإيرانية[١٨] بعد الحرب العالمية الثانية بالضعف بعد أن تبين لها جدية الموقف البريطاني لحماية هذه الجزر العربية، وإنشغال الشاه بمشكلات بلاده[١٩] . وكان البريطانيون يدركون حالة الضعف السياسي والاقتصادي والعسكري التي كان عليها حكام هذه الجزر من العرب . كما إنها المتحكمة في السياسة الخارجية لتلك الجزر فحافظوا عليها من توغل إيران ، كما أنها أرادت دوماً السيطرة على مدخل الخليج العربي. لم يكن بمقدور الايرانيين التوغل في الاراضي المجاورة بدون رغبة بريطانيا، كون إيران كانت خاضعة نتيجة تداعيات الحرب العالمية الثانية للاحتلال البريطاني – السوفيتي– الأمريكي، حتى عام ١٩٤٧م،الذي تمثل بإنسحاب القوات الأمريكية من مجمل الأراضي الايرانية[٢٠].

وفي هذه المرحلة ظهرت مستجدات على الساحة العربية تميز منطقة الإمارات العربية ، فكانت بريطانيا قد حددت ستراتيجيتها المستقبلية بعد الحرب العالمية الثانية بركيزتين أساسيتين هما:

١- تشجيع دول الشرق الأوسط على عقد الاتفاقيات فيما بينهما.

٢- عقد معاهدات ثنائية بين بريطانيا وحلفائها في الشرق الاوسط تضمن من خلالها مصالحها الإستراتيجية في المنطقة.

وعلى ذلك عملت بريطانيا لأجل زيادة مساحة استثماراتها النفطية في إيران مقابل إطلاق يد الأخيرة في منطقة الخليج العربي،ومنها الجزر العربية [٢١].وهذا ما يثبت بما لايقبل الشك أولويات الدول الاستعمارية الكبرى تجاه مصالحها الاقتصادية بالمنطقة.

وخلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، إنشغلت الحكومة الإيرانية بقضية وجود وإنسحاب قوات الاحتلال، وإعادة سيطرة الحكومة على أذربيجان وكردستان الإيرانية اللتان تشكلت فيهما حكومات مستقلة[٢٢].

في المقابل حاولت بريطانيا إستمالة حكام وأمراء منطقة الخليج الى جانبها حفاظاً على مصالحها في المنطقة، واتضح هذا الامر من خلال المذكرة السرية للضابط السياسي البريطاني في ساحل عمان ، بي دي سنومارث (B.D.Snomarth) الى الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة إذ يؤكد فيها على الشيخ بإن يتخذ الحيطة، والتمسك بحقوقة في جزيرتي طنب الكبرى والصغرى (بنظر: ملحق ٢).

كما تجددت الاحتجاجات الإيرانية خلال المرحلة (١٩٥١ – ١٩٥٣) بشأن البحرين،فعندما عاد الشاه محمد رضا بهلوي[٢٣] إلى إيران بعد سقوط حكومة مصدق إتخذ عدد من الخطوات لتعزيز مركزه داخل إيران،ومن ثم توجه إهتمامه إلى شؤونها الخارجية وخصوصاً شؤون الخليج، وإنتشرت شائعة قوية عن إستعداد إيران لعملية عسكرية تهدف إلى

الاستيلاء على الجزر العربية عام ١٩٥٣م وحاولت بريطانيا عام ١٩٥٥م، أن ترعى اتفاقاً تعترف الشارقة بمقتضاه بالسيادة الإيرانية على صيري، مقابل إعتراف إيران بملكية الشارقة على أبو موسى، واستعداد رأس الخيمة لبيع جزيرتي طنب الكبرى والصغرى لإيران، إلا إن المحاولة فشلت . وحاولت إيران تأكيد مطامعها في المنطقة عندما سعت لفرض نفسها عن طريق الاستيطان في المنطقة، وحاولت غمرها بالمهاجرين الإيرانيين بالتواطؤ مع السلطات البريطانية وشركات البترول(٢٤). كما حاولت إيران فرض سيطرتها على الجزيرة عندما قامت قطع من الأسطول الإيراني في آذار ١٩٦٤ باحتلال جزيرة أبو موسى، ولقي ذلك الاجراء احتجاجات واسعة في البلدان العربية وصرح وزير خارجية إيران إن إنزال الجيش في الجزر كان مناورة حربية طارئة اشترك فيها الأسطولان الإيراني والأمريكي وليست بقصد الاحتلال، وإن القوات الإيرانية انسحبت بعد عشرين يوما من انتهاء المناورة (٢٥).

انتهجت إيران العديد من وسائل الترهيب والترغيب، منها تقديم المساعدات إلى المشيخات الفقيرة على الساحل العماني . ففي عام ١٩٦٤ زار شيخ رأس الخيمة إيران بعد أن عرض عليه الشاه استعداده لإجابته عن احتياجات المشيخة من مستشفيات وأطباء ومدراس، إلا انه فوجئ بإعطائه وثيقة يوقع عليها بتنازله عن الجزر لإيران، فرفض الشيخ التوقيع عليها(٢٦).

وبعد إعلان بريطانيا عام ١٩٦٨ عن نيتها بالانسحاب من المنطقة بحلول نهاية عام ١٩٧١م،تصاعدت تصريحات أركان الحكومة الإيرانية عن استعداد القوات الإيرانية لملئ الفراغ(٢٧) الذي سيحدث بعد الانسحاب ، فأستمرت في محاولاتها للسيطرة على الجزر العربية ،بعد أن شعرت بتخلي بريطانيا عن التزاماتها في الخليج وبروز قوة جديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وجدت فيها حليف جديد لتحقيق مكاسب جديدة على حساب العرب .

الاحتلال العسكري للجزر

بدأت الحكومة الإيرانية وبتخطيط مدروس مطالبتها بالجزر العربية الثلاث قبيل الانسحاب البريطاني، إذ قال عباس جلعت بري وزير الخارجية الإيراني: **((إن السيادة على الجزر ليست موضوع نقاش وأنها مسألة أساسية لسلامة إيران، وأن إيران مصممة على وضعها تحت سيطرتها عند جلاء البريطانيين عن الخليج))**(٢٨). ونشرت صحيفة(إيندكان) المقربة إلى الحكومة الإيرانية في عددها الصادر في التاسع من تشرين الأول ١٩٧٠ مقالاً جاء فيه((**إن إيجاد قاعدة بحرية وجوية في جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى ،سيمكن إيران من مراقبة مدخل المحيط الهندي إلى الخليج ، وان العدو المشترك**

هو الثورة العربية ، وهذا العدو الذي لو أفلح يوماً في السيطرة على هذه الجزر سيتمكن من شل حركة تصدير النفط الإيراني إلى الخارج والى (إسرائيل) بالذات))[٢٩].

أما رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا فقد صرح قائلاً ((**نحن بحاجة إلى الجزر لحماية مصالحنا وثرواتنا وسندافع عن ممرنا المائي والحيوي بكل ما لدينا من قوة بحرية وبرية و جوية**)) [٣٠]. اعتمدت الحكومة الإيرانية على سلسلة من الإدعاءات لتعزيز تصريحات رموزها حول أحقية إيران بهذه الجزر مستغلة الظروف السياسية الدولية والإقليمية، إضافة إلى المفاوضات المكثفة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

لم تكد معاهدة الحماية التي ربطت بريطانيا بأمراء ساحل الخليج العربي تنتهي حتى استولت القوات الإيرانية على جزيرتي الطنب وجزء من جزيرة أبو موسى، فقبل يوم واحد من انتهاء المعاهدة في الأول من كانون الأول لعام ١٩٧١، وقبل يومين من الإعلان الرسمي لدولة الإمارات في الثاني من كانون الأول ، استولت القوات الإيرانية على الجزر بالقوة [٣١]، إذ هاجمت قوة من الجيش الإيراني تقدر بـ (٥٠٠) جندي من سلاح البحرية تم نقلهم بواسطة عشرين طائرة هيلوكبتر تحرسها طائرات من سلاح الجو الإيراني،هاجموا جزيرتا طنب الكبرى والصغرى في الساعة الخامسة والنصف من يوم الاثنين الموافق الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٧١، احتلت نقاط مهمة من جزيرة أبو موسى، وأصدرت إمارة راس الخيمة بيانا أوضحت فيه تفاصيل العدوان. ونتج عن عملية الغزو هذه تدمير مخفر للشرطة والمدرسة القاسمية الابتدائية ومعظم المنازل في الجزيرة [٣٢]. وقامت القوات الإيرانية باجلاء سكان جزيرتي الطنب عن أراضيهم ونقلهم تحت التهديد إلى ميناء رأس الخيمة. وكانت القوات الإيرانية الغازية قد ألقت بعض المنشورات على الجزر تتضمن ((**إنه بأمر شاهنشاي مطاع تقرر إلحاق هذه الجزر بإيران**))[٣٣] .

وبذلك تم الاحتلال الغاشم بعد معركة صغيرة في حجمها كبيرة في معانيها، وقد رفض رجال الشرطة القلائل الذين كانوا يتولون حراسة تلك الجزر الاستسلام لقوة تفوقهم عدة وعدداً وقاوموا العدوان حتى استشهد أربعة منهم وأصيب الآخرون بجروح ضاربين بذلك أروع أمثلة للتضحية من اجل الدفاع عن عروبة تلك الجزر، في وقت أثبتت إيران باحتلالها تلك الجزر تحديها لمشاعر وكرامة الشعب العربي في كافة أقطاره ، فضلاً عن عدم اكتراثها بقواعد القانون الدولي [٣٤]،إذ مثل هذا الاحتلال انتهاكها صريحا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واعتبرت عملية قرصنة مفتوحة مارس فيها الشاه مناورة بحرية واسعة لإرضاء مطامعه وغروره الشخصي .

تكريس الاحتلال

أرادت إيران دائما فرض الهيمنة على الخليج العربي ووبلدانه عن طريق التمسك بتسمية الخليج العربي بالخليج (الفارسي) وتصدير الهجرات الإيرانية إلى أقطار الخليج العربي، والتدخل في الشؤون الداخلية لبلدانه. وبعد احتلال الجزر العربية الثلاث اتبعت إيران سياسة الحلقات المفتوحة فما إن تحقق هدفا من أهدافها المرسومة إلا وأغلقت هذه الحلقة لتفتح أخرى تصب باتجاه أهداف أخرى، وكان ذلك مع ميلها لأخذ دور الدولة الإقليمية المنفذة للسياسية الغربية[٣٥] .

حاول الشاه أن يتغلغل في بلدان الخليج العربي، وأن يجد له موطئ قدم عندما طرح مشروعه لإقامة حلف عسكري في المنطقة بقيادته ،وتحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية، الذي تمخض عن مؤتمر تم عقده في طهران عام ١٩٧٣،إلا أن هذه الفكرة لم تلق قبولاً بين دول الخليج العربي [٣٦].

جاءت حرب تشرين عام ١٩٧٣ لتكشف حقيقية الترابط الوثيق بين إيران و المصالح الغربية ، فلقد خرجت إيران عن الإجماع العربي والاسلامي بحظر تصدير النفط الى الدول المساندة للكيان الصهيوني ضد العرب،الأمر الذي جعل الغرب يعتقد بضرورة دعم نظام الشاه بكل الإمكانات للوقوف بوجه المعادين لتوجهاته المستقبلية[٣٧] .

وعادت طروحات الشاه مرة أخرى إلى الساحة السياسية الخليجية عندما دعا في أواخر آذار عقد معاهدة أمنية لبلدان الخليج ما عدا العراق، في محاولة منه لعزل أكبر دولة عربية خليجية ،والاستفراد بالبلدان الخليجية الأخرى ،الأمر الذي لم يلق قبولاً ،وواجه الرفض التام، بالمقابل أدركت بعض الدول الخليجية إن السياسة الإيرانية التوسعية أفادت من الخلافات العربية – العربية فتم حل مشكلة البريمي الحدودية بين السعودية وأبو ظبي عام ١٩٧٤ تمهيداً لتسوية بقية المسائل الحدودية العالقة بين دول الخليج العربي[٣٨] .

بدأت إيران بمحاولة كسب بعض شيوخ الخليج العربي عن طريق توجيه الدعوات لهم لزيادة طهران، ففي خلال المدة من السادس إلى التاسع من كانون الأول١٩٧٥، قام الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات بزيادة رسمية لإيران بدعوة من الشاه نفسه، وأجرى هناك مباحثات ودية صدر عنها بيان أكد على ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين، بما يفضي إلى احترام جميع الدول لميثاق الأمم المتحدة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم الاتجاه للقوة في حل المنازعات الدولية، واحترام سيادة واستقلال كل دولة [٣٩].

وفي مؤتمر مسقط الاول المنعقد في تشرين الثاني ١٩٧٦ ، طُرح المشروع الايراني لأمن الخليج ، والذي تم رفضه من قبل بلدان الخليج، وتحديداً من قبل العراق،الذي كشف عن

اهداف المؤتمر العدوانية تجاه المنطقة العربية، إذ هدف المؤتمر لجعل المنطقة تدور في فلك السياسات الغربية. أما موقف الامارات العربية المتحدة فقد عبر عنة الشيخ زايد بن سلطان بالقول((**اننا ننبذ سياسة الاحلاف العسكرية والعالم يشهد الان بداية عهد جديد لتعاون الشعوب . ان اهم ما يجب ان نحرص علية هو تقوية العلاقات القائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل وان فهمنا للأمن هو تآزر الامة العربية**))[٤٠]. كما حاولت إيران مرة أخرى تمرير مشروعها الأمني،عندما طرح في مؤتمر مسقط الثاني عام ١٩٧٧ عن طريق سلطنة عمان.إلا إن رفض العراق لهذا المشروع حال دون نجاحه [٤١].

اتجه الشاه لأسلوب عقد اللقاءات الثنائية، بعد فشله في تمرير مشاريعه الأمنية في محاولة منه لإقناع الشيوخ العرب بمشروعه الأمني، فوجه دعوة رسمية للشيخ زايد بن سلطان لزيارة طهران خلال شهر تشرين الثاني ١٩٧٧ وعقد لقاءات مع الشاه حول هذا الموضوع[٤٢].

لم تمنع التطورات السياسية إيران من أن تواصل تنفيذ سياستها في المنطقة، فقد قامت في تشرين الثاني ١٩٧٧ بنقل مقر قوتها البحرية من عبادان إلى ميناء بندر عباس، الذي وسعته بشكل ينسجم مع قدراتها العسكرية وكان ذلك جزءاً من أسلوب التهديد واستعراض القوة الذي مارسه الشاه مع دول الخليج العربي [٤٣].

حاول محمد رضا بهلوي في عام ١٩٧٨ السير في خط مواز لمصالح إيران النفطية ،عندما وافق على مضض على رفع أسعار النفط في الأسواق العالمية انسجاما مع قرار الدول المصدرة للنفط (أوبك) الخاص برفع الأسعار، فكان إحدى العوامل غير المرئية التي فتحت النار عليه من قبل الشركات الاحتكارية الغربية وعملت فيما بعد على تحريك الشارع الداخلي عليه، فتوقفت إيران عن تصدير النفط نهائيا من أواخر ١٩٧٨ وحتى شباط ١٩٧٩ التي شهدت سقوط الشاه ومجيء نظام جديد على أنقاضه[٤٤] .

المبررات الإيرانية للاحتلال

ترجع الادعاءات الإيرانية بملكية الجزر الثلاث كما أسلفنا إلى عام ١٨٤٠م حينما طرح وزير خارجيتها آنذاك فكرة أن جميع الجزر في مياه الخليج والبالغ عددها ١٢٦ جزيرة تعود لبلاده، وتقوم المبررات الإيرانية بملكيتها للجزر على محورين رئيسيين :

أولا: بالرغم من أن الجزر قد خضعت في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر لحكم جزء من قبيلة القواسم، الذين كانوا قد هاجروا إلى الشاطئ الفارسي قرب لنجة منذ منتصف القرن الثامن عشر (١٧٤٧)، لكن هؤلاء القواسم كانوا من رعايا الدولة الفارسية ، وكانوا يحكمون هذه الجزر نيابة عن الحكومة الفارسية وذلك حتى عام ١٨٨٧م ، وتدعي إيران أيضاً أن شيخ القواسم في لنجة وأتباعه حصلوا على موافقة فارسية قبل ممارستهم لسلطاتهم في الجزر ، لكن

هــذا الإدعــاء لا يمكــن إثباتــه مــن خــلال الوثــائق والوقــائع التاريخيــة.

ثانياً: تعتمد إيران وبشكل قوي في ادعائها بملكية الجزر على خريطة أرفقت بمذكرة تقدم بها المفوض البريطاني في طهران مؤرخة في ٢٧ يوليو ١٨٨٨م، وتظهر فيها الجــزر الــثلاث ملونة بنفس لون إيران ، وقد ظهرت أيضا الجز ملونة بنفس ألوان فارس في خريطة اللــورد كيرزون عام ١٨٩٢م، وفي خريطة المسح الهندية عام ١٨٩٧م(٤٥).

وللرد على هذين الادعائين أوردت الوثائق البريطانية مذكرة لوزير الدولة البريطاني مستر لاسيلز(M.Lassilez)بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٣٤م تنفي فيها تماماً الادعاءات الإيرانية وتضمنت فقرة نصها:**((وبالرغم من أن شيوخ لنجة حكموا طنب وأبو موسى وكانوا خلال فترة معينة خاضعين للفرس ويمارسون سلطتهم كموظفين فرس إلا أن هذه الحقيقة لم تكن السبب في ارتباطهم بالجزيرتين.إذ كانت قبيلة القواسم تمتلك طنب وأبوموسى منذ فترة طويلة وقبل تثبيت أقدامهم على الساحل الفارسي.ولم يترك زعيم القبيلة مقره على الساحل المهادن .وكانت حقوق شيوخ لنجة مستمدة من ارتباطاتهم العائلية والقبلية وليس من خلال مركزهم وموقعهم في بلاد فارس إذ كانت حقوقهم هذه مشتركة وخاضعة لحقوق شيوخ الساحل المهادن، وعندما تم إزاحة شيوخ لنجة من فارس زالت معها الارتباطات التي كانت قائمة بين حقوقهم وبلاد فارس))**(٤٦).

أما بالنسبة للباقي، فإن القواسم لم يعترفوا أبداً بأي سيادة فارسية على الجزر، وقد تم إبراز الدليل الوثائقي على حقوقهم أمام الوكيل السياسي البريطاني على الساحل المهادن.

المبررات الإماراتية في شأن ملكيتها للجزر الثلاث:

رفعت وزارة الخارجية الإماراتية في يونيو ١٩٩٩م إلى جامعة الدول العربية مذكرة تفصيلية تحمل عنوان **((قضية الاحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة))** ،حملت في طياتها مجمل المبررات الإماراتية لتمسكها بحقها الثابت في الجزر،والتي نلخصها في النقاط الآتية(٤٧)

أولا: أنه قبل ٤٨ ساعة من إعلان قيام اتحاد دولة الإمارات العربية في ٢ ديسمبر ١٩٧١م، تعرضت جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتان لإمارة رأس الخيمة لعدوان سافر من قبل نظام شاه إيران، نجم عنه احتلال الجزيرتين، وبعد مقاومة باسلة من قبل قوة الشرطة التابعة لإمارة رأس الخيمة المتواجدة على جزيرة طنب الكبرى للقوة المعتدية دفاعاً عن سيادة الإمارة على الجزيرة ، سقط قتلى وجرحى من الجانبين واجبر السكان على المغادرة إلى مناطق اخرى تاركين وراءهم منازلهم وممتلكاتهم . ومنذ وقوع العدوان،وحتى الآن استمرت

دولة الإمارات ،وفي مناسبات عديدة وبأساليب متنوعة في استنكار ورفض هذا العدوان والمطالبة بإزالته ورد الجزيرتين لسيادتها باعتبار أن الاحتلال العسكري يعد خرقاً لمبادئ وأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي أكدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها :

ــ القرار رقم (٢٦٢٥) (دورة ٢٥) الصادر في ١٩٧٠م عن مبادئ القانون الدولي في شأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ــ القرار رقم (٣٣١٤) (دورة ٢٩) الصادر في عام ١٩٧٤م في شأن تعريف العدوان وقد أضحى ذلك من القواعد الآمرة في القانون الدولي ومن الأسس الراسخة للعلاقات الدولية المعاصرة.

ثانياً: أنه بالنسبة لجزيرة أبوموسى والتابعة لإمارة الشارقة ، فقد احتلت القوات الإيرانية جزءاً منها بموجب مذكرة التفاهم المبرمة تحت إشراف الحكومة البريطانية بين حاكم الشارقة والحكومة الإيرانية في نوفمبر ١٩٧١م ،وبالرغم من أن مذكرة التفاهم بنصها الصريح لا تمس ادعاء الطرفين بالسيادة على الجزيرة ولا تتجاوز كونها مجرد ترتيبات لإدارة الجزيرة مؤقتاً ، إلا أنها وقعت دون رغبة حقيقية من جانب إمارة الشارقة في ظل ظروف قاهرة وملحة تمثلت في :

أ – تصميم بريطانيا على الانسحاب من المنطقة في الموعد المحدد وسحب مظلة الحماية عن الإمارات .

ب – تهديد إيران بأنها سوف تحتل الجزر الثلاث بالقوة المسلحة ما لم يتم التوصل إلى تسوية في شأنها قبل قيام الدولة الاتحادية المقترحة .

ج– تهديد إيران بعدم الاعتراف بالدولة الاتحادية المقترحة بل ومعارضتها لقيام هذه الدولة ما لم تتوصل إلى تسوية حول الجزر تتلاءم مع رغبات إيران .

ثالثاً: أن الحقائق التاريخية تؤكد أن هذه الجزر كانت تابعة للقواسم في الشارقة ورأس الخيمة على الأقل منذ القرن الثامن عشر وحتى عند مجيء بريطانيا إلى المنطقة ، فإن ذلك لم يؤثر على سيادة قواسم الشارقة ورأس الخيمة على تلك الجزر،وكانت حيازة الإمارتين للجزر فعلية ومتواصلة حتى نوفمبر عام ١٩٧١م ، وكانتا تمارسان العديد من أعمال السيادة على الجزر الثلاث ، وليس ثمة ما يثبت أن الإمارتين قد تخلتا عن سيادتهما على الجزر الثلاث أو كفتا

عن الاهتمام بمجريات الأمور فيها . وبالمقابل فإن إيران لم تمارس أي مظهر من مظاهر السيادة على أي من الجزر الثلاث ، كما أن الادعاءات الإيرانية على الورق لا تكفي لإزاحة السيادة القائمة على الحيازة الفعلية للجزر الثلاث.

رابعاً: تبرز مظاهر ممارسة السيادة العربية في النقاط الاتية :

أ- أن الجزر الثلاث ترفع أعلام الشارقة ورأس الخيمة وتطبق قوانينها وأنظمتها وأعرافها كما أن سكانها يحملون جنسية الإمارتين .

ب- وجود ممثلين لحاكمي الإمارتين في الجزر بصفة مستمرة .

ج- إستيفاء حكام الشارقة ورأس الخيمة رسوماً سنوية عن الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها سكان الجزر كالصيد والغوص ورعي الماشية .

د- وجود مرافق عامة تابعة لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة على جزيرتي أبوموسى وطنب الكبرى ، أما طنب الصغرى فنظراً لصغر حجمها ولافتقارها لمصادر المياه العذبة فإنه لا يوجد بها مرافق ، وكانت تخضع للرقابة والإشراف المباشر من قبل ممثل حاكم رأس الخيمة في طنب الكبرى والذي كان يزورها من وقت لآخر .

هـ- قيام إمارتي الشارقة ورأس الخيمة منذ مطلع هذا القرن بمنح الامتيازات لإستخراج المواد المعدنية والنفطية في الجزر الثلاث ومياهها الإقليمية . ومثال على ذلك فقد منح حاكم الشارقة امتيازات للتنقيب عن أوكسيد الحديد في أبوموسى لشركات مختلفة في أعوام1898 م و ١٩٢٣م و١٩٣٥م ،وكانت فترة الامتياز الأخير ٢١ عاماً ، كما منح حاكم الشارقة أيضاً امتيازات للتنقيب عن النفط في أبوموسى في عام ١٩٣٧م لشركة الامتيازات البترولية المحدودة ، وفي عام ١٩٧٠م لشركة بيوتس . أما بخصوص جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى فقد منح حاكم رأس الخيمة امتيازا للتنقيب عن أوكسيد الحديد في عام1952 م ، كما منح الحاكم امتيازاً للتنقيب عن النفط لشركتين أمريكيتين في عام ١٩٦٤م.

خامساً: تعددت محاولات إيران سابقاً لشراء جزيرتي طنب من حكومة رأس الخيمة عبر الحكومة البريطانية ، وهو العرض الذي رفضه حاكم رأس الخيمة في العام ١٩٢٩م ، ورفضه أيضاً في العام ١٩٧١م . كما اقترحت الحكومة الإيرانية في أكتوبر ١٩٣٠م على حاكم رأس الخيمة استئجار جزيرة طنب الكبرى لمدة خمسون عاماً ورفض أيضاً هذا الطلب. ويشكل سلوك إيران هذا أساساً لتطبيق المبدأ القانوني المستقر دولياً ، والذي يقضي بأنه إذا

اتخذ أحد الأطراف باعترافه أو سلوكه موقفاً يخالف مخالفة بينة الحق الذي يدعيه فإنه يمتنع عليه المطالبة بذلك الحق .

التكييف القانوني لمذكرة التفاهم بين إيران وإمارة الشارقة حول جزيرة أبوموسى عام ١٩٧١م :

أشرنا سلفاً إلى ظروف الإكراه والتهديد بإستعمال القوة التي سبقت وواكبت إبرام مذكرة التفاهم ، وكونها لا تعدو مجرد ترتيبات إدارية مؤقتة قصد منها إتاحة الفرصة للطرفين لإدارة الجزيرة استثماراً لبعض ما فيها من ثروات إلى أن يحسم موضوع السيادة عليها . وفي هذا الصدد تحمل المذكرة المقدمة إلى جامعة الدول العربية مضمون مذكرة التفاهم في النقاط الاتية : [٤٨]

أ- أن إمارة الشارقة لم تتنازل بموجب مذكرة التفاهم عن سيادتها على جزيرة أبوموسى أو على أي جزء منها .

ب- أن مذكرة التفاهم لم تنقل لإيران السيادة على جزيرة أبوموسى أو على أي جزء منها .
ج- أن وجود القوات الإيرانية في جزء الجزيرة المحدد في الخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم لاسند له سوى مذكرة التفاهم ولذلك فإن أثره مقيد ببنودها.

د- أن مذكرة التفاهم تسبغ على إيران ولاية كاملة فقط في حدود المنطقة المتفق علي احتلالها من قبل القوات الإيرانية المحددة بموجب الخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم .
هـ- أن مذكرة التفاهم لا تعطي إيران الحق أو الاختصاص أو السلطة في التدخل بأي طريقة وتحت أي ظرف في جزء الجزيرة الذي قضت مذكرة التفاهم بأنه يخضع للولاية الكاملة لإمارة الشارقة.

الشاه يدعم المؤسسة العسكرية الايرانية لتحقيق اطماع ايران التوسعية:

في المدة ما بين ١٩٧٠ – ١٩٧٧، ازداد دعم الشاه للمؤسسة العسكرية الايرانية، وإستورد أسلحة بحوالي ١٢ مليار دولار ، وأصبحت إيران اكبر قوة عسكرية في الخليج، فلم تقتصر المساعدات العسكرية على الولايات المتحدة الأمريكية والبريطانيين فحسب،وأنما قامت فرنسا وايطاليا والمانيا الغربية بتزويد ايران بالاسلحة،فخلال زيارة الشاه لفرنسا في حزيران ١٩٧٤، اتفقت الدولتان على ان تقوم فرنسا بمساعدة ايران في بناء خمس محطات نووية،كما زودت ايطاليا ايران ب (٣٥) طائرة، اما المانيا فقد عقدت معاهدة مع ايران في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٧٤م،نصت على بناء مصفى مقابل النفط في ايران[٤٩].

كما قام الشاه بتطوير القطاع الصناعي ومصادر الطاقة وأعطاها أولوية خاصة، فقد كان الطموح الأول امتلاك التكنولوجيا النووية ، تمهيداً لإنتاج الأسلحة النووية وسعى لهذا الأمر بكل قوة،ودخلت إيران مفاوضات مع الولايات المتحدة لشراء المفاعلات النووية، ونقل هذه الطاقة الجديدة إلى إيران، لكن هذه المحادثات توقفت عام ١٩٧٦ بسب انتخابات الرئاسة في أمريكا[٥٠] . وفيما يخص قانون مشاركة العمال بالارباح ،فقد كان مقصوراً على فئات قليلة من هذه الطبقة، إذ لم تشمل عمال المصانع الحكومية بأعتبارهم موظفين، فضلاً عن قيام الشاه بالاعتماد على عدد كبير من العمال الاجانب في المجالات العسكرية والاقتصادية ،ففي عام ١٩٧٦م كان هناك عشرات الالاف من العمال الاجانب في ايران،مما تسبب في احداث مشاكل اجتماعية حادة وأستياءاً بالغاً من قبل الشعب [٥١].

اثبتت الوقائع اللاحقة إن خطوة الشاه الإصلاحية التي أطلق عليها(الثورة البيضاء)[٥٢] قد فشلت في جوانبها الرئيسة وهي الزراعة والصناعة والجانب الاجتماعي، فقد تعرضت الزراعة لعدة مشاكل منها قلة الإنتاج وخاصة الحبوب وارتفاع نسبة البطالة في الريف ،وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية ،وهجرة الفلاحين إلى المدن[٥٣] .

أدت التطورات الاقتصادية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية لأن تمارس إيران دورها الإقليمي، ذلك الدور الذي اصطدام بتوجيهات الدول الكبرى المتنافسة في منطقة الخليج العربي،إذ حققت إيران نمواً اقتصادياً وعسكرياً، وتحديداً في مجال تطوير قدرات الجيش الايراني.

وعد الشاه الايراني، بيدقاً بيد الولايات المتحدة الامريكية،فقد حاول تقليد الغرب لفصل بلاده عن جذورها التاريخية ، وانعكس ذلك في علاقتها مع الخليج العربي، وتحديداً الإمارات العربية، وذلك لتأييدها الأطماع الغربية في المنطقة على حساب الدول العربية ،في مقابل الحصول على تأييد الدول الاستعمارية لأطماع إيران التوسعية والعدوانية في المنطقة، الأمر الذي أسهم في توتر الاوضاع الداخلية التي مهدت لقيام ثورة الشعوب الايرانية في العام ١٩٧٨،حتى أطيح بنظام محمد رضا بهلوي في شباط١٩٧٩.

الموقف الإماراتي الرسمي والشعبي

كان الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث بمثابة إعتداء صريح على السيادة العربية لتلك الجزر، لذلك لم يكن بإمكان الإماراتيين السكوت على التدخل الصريح في شؤونهم الداخلية، وبسب ذلك شهدت مدن الإمارات مسيرات احتجاج جماهيرية كبرى منذ الساعات الأولى للاحتلال، طافت شوارع رأس الخيمة والشارقة وأبو ظبي استنكاراً للاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث(٥٤) .

وكان لبريطانيا دوراً كبيراً في فسح المجال أمام إيران لاحتلال الجزر الثلاث وتشجيعها، وذلك من خلال حماية مصالحها الاستعمارية ونفوذها في الخليج العربي. وقد هاجم المتظاهرون البنوك والمؤسسات والمشاريع البريطانية وهتفوا ضد الاحتلال الإيراني والموقف البريطاني، فكانت المظاهرة الأعنف في إمارة رأس الخيمة، إذ هتف المتظاهرون ضد الحكومة الإيرانية وهاجموا المؤسسات التجارية والبنوك الإيرانية. كما خرجت في شوارع أبو ظبي مظاهرات صاخبة على الاحتلال وبدأت التظاهرات بمجاميع من الطلبة وهاجموا بعض المحلات التي يملكها إيرانيين في المنطقة وطالب المتظاهرون اتخاذ موقف حازم مماثل لموقف العراق من الإيرانيين ومن يدعمهم . كما عبرت جماهير الشارقة عن استنكارها للغزو الإيراني، وفي إحدى التظاهرات الليلية التي شهدتها الإمارات، جرت محاولة لاغتيال نائب حاكم الشارقة احتجاجاً على موقفة الذي لا ينسجم مع العدوان على الجزر. وفي رأس الخيمة حرق المتظاهرون العلمين الإيراني والبريطاني احتجاجاً على العدوان، وأكد الشيخ زايد بن سلطان رفضه واستنكاره لإحتلال الجزر، واستعداده للتعاون مع إخوانه لردع المعتدين(٥٥).

و قدمت حكومة رأس الخيمة احتجاجاً رسمياً شديد اللهجة إلى الحكومة البريطانية في يوم الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٧١ ،كونها مسؤولة وفقاً للمعاهدات عن حماية الجزيرتين العائدتين لرأس الخيمة وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأكد البيان:((**إن الحق العربي لابد أن ينتصر مهما طال الظلام ، وإن حكومة رأس الخيمة ستبذل كل جهدها للعمل من أجل استرداد الجزيرتين**" **واستطرد قائلاً:**"**إن حكومة رأس الخيمة لم توافق أو تقر أي اتفاق مع الحكم الشاهنشاهي**))(٥٦) .

وبين الشيخ صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة موقفة الصلب تجاه رفض العدوان،وأكد بأن الواجب الأول أمام اتحاد الإمارات العربية الدفاع عن هذه الجزر، واشترط عدة نقاط لانضمام إماراته إلى دولة الإمارات العربية، منها تبني الاتحاد لموقفها من الغزو الإيراني، وقطع كافة العلاقات السياسية والاقتصادية مع إيران، وترحيل جميع الإيرانيين من أقطار الساحل، وبين القاسمي إن إيران أرادت من احتلالها للجزر السيطرة على ثروة الجزيرتين

النفطية والمعدنية، والتحكم بضفتي الخليج العربي من منافذه، ليتسنى لها محاصرة الاقتصاد العربي[٥٧] .

مسألة التحكيم في ضوء الوضع القانوني للجزر

في القانون الدولي يتم تحديد سيادة أي دولة على إقليم من الأرض أو جزيرة من الجزر عن طريق ما يعرف بطرق اكتساب السيادة وهي[٥٨]:

أولا: التنازل : وهذه الطريقة من اكتساب السيادة تعني تخلي دولة ما لدولة أخرى عن سيادتها على إقليم معين . ويتم ذلك بمقتضى اتفاق بين هاتين الدولتين ، إما بمقابل في صورة مبادلة جزء من أراضي هذه الدولة بجزء من أراضي الدولة الأخرى ، أو عن طريق البيع .

ثانياً: الإضافة : ويقصد بهذه الطريقة من اكتساب الملكية أو السيادة أن الدولة تكتسب المساحات الجديدة التي تضاف إلى إقليم الدولة الأصلي إما بفعل العوامل الطبيعية أو بفعل الإنسان ، كالدفن أو الردم.

ثالثاً: الاستيلاء : ويقصد به إدخال دولة من الدول في حيازتها المادية إقليماً غير مملوك لدولة ما بقصد بسط سيادتها عليه ، وهذه الطريقة من طرق اكتساب السيادة لم تعد الآن موجودة لعدم وجود مثل هذه الأراضي .

رابعاً: الفتح : ويعني إخضاع دولة لإقليم دولة أخرى بالقوة وضم هذا الإقليم أو هذه الدولة إلى الدولة التي أخضعتها لسيادتها . والفتح يكون عادة بعد الانتهاء من الأعمال الحربية وبسط الدولة الفاتحة سيطرتها على هذا الإقليم أو الدولة . ويتم بإعلان من جانب الدولة الفاتحة للدول الأخرى بالطرق الديبلوماسية . غير أن هذا الأسلوب من طرق كسب الملكية لم يعد مشروعاً البتة في القانون الدولي المعاصر، وتم تأكيد ذلك في المادة ١٠ من ميثاق عصبة الأمم ، ومن بعد في المادة (٤/٢) من ميثاق الأمم المتحدة.

خامساً: التقادم : ويقصد به وضع دولة من الدول يدها لمدة طويلة على إقليم يخضع بالفعل لسيادة دولة أخرى . وهذه الطريقة تعتبر من طرق الاكتساب الناقلة للسيادة ، غير أن فقهاء القانون الدولي على خلاف واسع باعتبار هذه الطريقة كغيرها من أسباب اكتساب السيادة الإقليمية ، خصوصاً عند اعتراض دولة أخرى واحتجاجها بأن ذلك الإقليم خاص بها وخاضع لسيادتها ، بصرف النظر عن وضع دولة ما يدها عليه [٥٩] .

ومن الطرح السابق للعناصر أو الطرق الخمس لاكتساب السيادة وتطبيقها على موضوع الجزر، يبدو واضحاً أن الاستيلاء كان هو السبيل القانوني الذي تم بمقتضاه لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة اكتساب السيادة على الجزر الثلاث. وقد سبق وأوضحنا كيف أن السيادة الفعلية على الجزر الثلاث كانت لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة منذ العام ١٧٥٠م وحتى العام ١٩٧١م ، وتختلف مظاهر السيادة على جزيرة أبوموسى منها على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى في بعض أوجه الأدلة المادية والقانونية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن من مظاهر هذه السيادة رفع علم الإمارات على الجزر الثلاث، وإدارة المرافق العامة وإستيفاء الرسوم الجمركية وغيرها،فضلاً عن منح الإمتيازات وإستغلال الموارد الطبيعية . والسؤال الذي نود طرحه هو : ما هي سبل حل النزاع الإيراني- الإماراتي حول الجزر ؟ سوف نعثر على الإجابة في نص المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ، والمتعلقة بحل النزاعات بالوسائل السلمية التي يتم إختيارها وفقاً لما يفضله أطراف النزاع،إذ تشير المادة المذكورة إلى أن سبل حل النزاعات بين الدول الإسلامية ينبغي أن تتم عن طريق :

أولاً : المفاوضات .
ثانياً : الوساطة والمصالحة.
ثالثاً : التحكيم إسلامياً.
رابعا : التحكيم دولياً(٦٠).

كان تطبيق مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها يعتبر من أفضل الوسائل السلمية لحل هذا النزاع بين الدولتين الإسلاميتين، وعليه سنتطرق إلى أهم الجوانب التي تعرض لها كل من القانون الدولي والشريعة الإسلامية في شأن سبل حل النزاعات بين الدول ومنها :
أ- تدعو المادة ١١/ب/٥ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ليس فقط لعدم إستخدام القوة وإنما أيضاً إلى الإبتعاد عن "التهديد" باستخدام القوة وهو أمر يعتبر استثناء على تفسير المقصود بتعبير "القوة" والتي تعني "القوة العسكرية" بحيث يعتبر التهديد باستخدام القوة مندرجاً تحت نص هذه المادة كالدعايات التي تثار أثناء الحرب وما إلى ذلك .
ب- يلاحظ أن المادة ٥١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة – والتي يحق لدولة الإمارات العربية المتحدة تطبيقها كأحد أعضاء منظمة الأمم المتحدة – أنها تمنح أي دولة عضو حق إستخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي لردع أي إعتداء عسكري حقيقي واقع عليها ، على الرغم من أن دولة الإمارات في نزاعها مع إيران ليست من القوة بما يمكنها من ممارسة حق الدفاع الشرعي إثر قيام الأخيرة باحتلال الجزر الثلاث في ١٩٧١/١١/٣٠م .
ج – تقضي المادة ٢/ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي بوجوب حل أي نزاع قد

ينشب بين الدول الأعضاء في المنظمة بواسطة الوسائل السلمية وإن كان كل من المادة /2ب/٤ من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي والمادة ٣/٢ من ميثاق الأمم المتحدة لم يحددا طريقة حل ذلك النزاع وترك ذلك للمادتين ٣٣ ، ٣٧ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، فالمادة ١/٣٣ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة تحدد طريقة حل أي نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر كالنزاع القائم بين دولة الإمارات العربية المتحدة والحكومة الإيرانية في شأن السيادة على الجزر الثلاث عن طريق المفاوضات التحقيق ، الوساطة ، المصالحة ، التحكيم ، القضاء وعرض النزاع على المنظمات الإقليمية أو أي وسائل سلمية أخرى يختارها أطراف النزاع فإذا ما فشل الأطراف في حل نزاعهم وفقاً لهذه الوسائل فإن المادة ١/٣٧ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة تلزم الأطراف بعرض هذا النزاع على مجلس الأمن الدولي[٦١] .

وعلى الرغم من تكرار دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى استعدادها وقبولها عرض النزاع القائم بينها وبين إيران حول الجزر على القضاء الدولي ومحكمة العدل الدولية وتعهدها صراحة بعدم منازعة قرار التحكيم والتقيد به كاملاً ، فإن الموقف الإيراني ظل رافضاً تماماً هذا المنهج لأنها لا تملك الحجة التاريخية لدحض الحجج العربية أمام هيئة قانونية دولية، فضلاً عن أن هناك تفسير إيراني آخر لرفضها عرض النزاع على التحكيم الدولي مفاده:**((أنه لا يجوز عرض النزاع بين شخصين مسلمين على قاض غير مسلم ، كمحكمة العدل الدولية في تشكيلها الحالي))** [٦٢] .

احتمالات الصراع والتسوية:

بعد هذا العرض الذي تقدم يتضح إصرار الجانبين الإيراني والإماراتي على حقهم في الجزر، فإنه لا يتصور أن يتخلى أي من الطرفين عما يتصوره "حقه" في الجزر ، وذلك لاعتبارات تاريخية وقومية واقتصادية واستراتيجية . ورغم أن احتلال الجزر جاء في حكم الشاه العلماني الغربي إلا أنه من غير المتصور أن تتخلى إيران، ربما لنفس الأسباب عن الجزر. قد تبين لنا أن الحكومات الإيرانية المتتالية قد حرصت على إظهار نوع من التشدد إزاء تمسك الإيرانيين بتلك الجزر، وفي نفس الوقت لم يتبدل الموقف الإماراتي الخليجي بل والعربي إزاء تمسك دولة الإمارات بحقها بالجزر[٦٣] .

إن تصلب الطرفين في مواقفهما قد يؤدي إلى تفجر النزاع ليحوله من حالة الصمت إلى حالة أكثر توتراً ما لم يتم التفاوض السلمي حول الموضوع ... فما هي احتمالات الصراع والتسوية في هذه القضية.؟؟

بعد الدراسة والتحليل يمكننا الإجابة على التساؤل السابق بالآتي :

إذا كان الحل عن طريق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية قد اعتبر من قبل إيران طريقاً مسدوداً ومنهجاً مرفوضاً للأسباب التي قدمناها سابقاً ، فإنه لا يبقى إلا احتمالين أحدهما هو أن يتفجر النزاع ليتحول إلى صراع مسلح تحاول فيه الإمارات أن تستعيد بالقوة العسكرية ما استولت عليه إيران .. وهو احتمال مستبعد تماماً للأسباب التي سوف نقدمها، والاحتمال الثاني هو التفاوض المباشر من أجل الوصول إلى حل سلمي للأزمة بين الدولتين ، وهو الاحتمال الذي بدى لنا الأقوى والأكثر واقعية . ربما في تقديرنا أن احتمال التسوية هو الأقرب إلى الواقع والمنطق من احتمال الصراع ، وذلك لعدة أسباب أهمها : المصالح المشتركة ، والجانب الموضوعي.

أولاً: المصالح المشتركة : وهي مصالح اقتصادية وسياسية .ونعني بالمصالح الاقتصادية:

أ- المصلحة المشتركة في العمل على تحسين شروط التجارة لأهم سلعة تنتجها البلدان وهي النفط ، وما يتبع ذلك من إدراك إيران لوطأة ما يترتب على التدهور في أسعار النفط من آثار سلبية وضرورة التعاون مع دول الخليج بصفة عامة - والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة- لتحقيق الاستقرار في الأسواق العالمية.

ب- إن إيران تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وكذلك الاستعداد لمرحلة تحرير التجارة العالمية والتي ستلعب فيها دول الخليج دوراً رئيسياً باعتبارها مصدراً من مصادر الاستثمار والتمويل وسوقاً مهمة للسلع الإيرانية .

ج- تمتلك إيران جالية من العمالة الوافدة إلى بلدان الخليج الست ، مما يعزز ضرورة استقرار العلاقات بين إيران ودول المنطقة ، ولابد أن تحسن المناخ السياسي والأمني سيؤدي إلى انعكاسات إيجابية ليست فقط على العمالة بل على النتائج الاقتصادية ككل ، ومنها تحسن مناخ الاستثمار لكافة الأطراف ، وتوسيع الأسواق التجارية ، كما أن استقرار المنطقة سيؤدي هو الاخر إلى جذب رؤوس الأموال المهاجرة والعمل على توطينها للاستثمار إقليمياً[٦٤] .

أما المصالح السياسية فتشمل :

أ- يرى المسئولون الإيرانيون بأن مفتاح التقارب الإيراني – الأمريكي يكمن في قيام علاقات إيرانية – خليجية ، لأن الولايات المتحدة،ولأسباب استراتيجية واقتصادية، تعطي أولوية لعلاقاتها الخليجية على حساب العلاقة مع إيران .

ب- انحسار الخط المتشدد في السياسة الإيرانية أدى إلى انحسار مواقف الشك والخوف التي أبدتها دول المنطقة بعد نجاح الثورة الإيرانية١٩٧٩ ، وبالتالي توفير مناخ أفضل للحوار على مستوى جميع القضايا إبتداءاً من موضوعات تتصل بالأمن والاستقرار بالمنطقة مروراً بالتعاون والتنسيق ، وانتهاءا بالجزر .

ثانياً : الجانب الموضوعي :

حين يستبعد احتمال الصراع، فلابد أن يكون هناك تسوية يسعى إليها أطراف النزاع لإيجاد الحلول والقبول بها، بشرط أن تكون صيغة هذه التسوية مرضية لكلا الطرفين. والقبول بمبدأ التسوية يدفع الطرفين إلى مائدة التفاوض والحوار، مقابل أن يضع الطرفان باعتبارهما أنه لا توجد مفاوضات بدون تقديم تنازلات . وربما قد يحق للإمارات التمسك بالجزر الثلاث لكل الأسباب السابق ذكرها ، ولكن القضية المتنازع عليها شأن كل قضية أرض وحدود، مؤهلة لفكرة التنازلات المتبادلة للوصول إلى صيغة اتفاقية وسط[٦٥] .

إزاء كل ذلك فإن طهران مستعدة فيما يبدو إلى تقديم تنازلات رئيسية في موضوع جزيرة أبوموسى بما في ذلك التراجع عن تعيين حاكم لها ، وتقليص الوجود العسكري الإيراني فيها ، والاعتراف بحقوق دولة الإمارات الإدارية في الجزيرة وفق نصوص الاتفاقية المبرمة بين البلدين ، وكذلك القبول بمفاوضات حول السيادة في إطار إعادة النظر في الاتفاقية الحالية . وبالرغم من المظهر البراق لما تعرضه المصادر الإيرانية فإن هذا العرض قد يتطلب من الإمارات ثمناً سياسياً مباشراً ، كالإقرار بالتنازل عن جزيرتي طنب الصغرى والكبرى، أو ثمناً سياسياً غير مباشر، كتأجيل بحث وضع جزيرتي طنب ، وترك ذلك للزمن مع ما يحمله من تمييع لحقوق الإمارات في الجزيرتين [٦٦].

وتقول مصادر إماراتية في تعليق على هذا التصور للموقف الإيراني **((أن العرض إذا كان جدياً فإن فيه عناصر إيجابية ، لأنه يحمل في طياته مرونة إيرانية يمكن تطويرها خاصة إذا وصلت هذه المرونة إلى حد التخلي عن بعض المظاهر السيادية التي حاولت فرضها في جزيرة أبو موسى))** [٦٧] .

الخاتمة

- تعد العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران نموذجاً غريباً في تاريخ العلاقات الدولية، فقد استغلت إيران الإعلان البريطاني للانسحاب من شرق السويس لتقوم باحتلال ثلاث جزر تابعة لدولة الإمارات العربية في سابقة فريدة من نوعها، مستغلة التعتيم الإعلامي والسكوت الرسمي للدول الكبرى تجاه عملية غزو علني .

- إن أهمية الجزر الثلاث ترجع إلى حقيقة منطقية مفادها: أن الذي يسيطر على الجزر يمكنه التحكم في الخليج العربي ،الأمر الذي يعني التحكم بشريان مائي وملاحي هام يربط بين كل من آسيا وأفريقيا وأوروبا .

- إن الأهمية الكبرى للخليج العربي وما به من جزر، نابعة من كونه الموقع الذي تستورد عن طريقه الولايات المتحدة وأوروبا واليابان أكثر من ٦٠% من احتياجاتها من النفط .

- استغلت ايران الاندفاع الامريكي المحموم نحو منطقة الخليج العربي، لتطرح نفسها كبديل مرشح لخدمة المصالح الامبريالية في المنطقة، والقيام بدور إقليمي يحقق للأمريكان ما دعوا إليه في مبدأ نيكسون القائم على سياسة التوازن على عمودين (الرياض – طهران) .
- إطلاق يد إيران في المنطقة لتكون سدا منيعاً بوجه الاتحاد السوفيتي، لمنعه من التوسع نحو الجنوب باتجاه المحيط الهندي وإيقاف تيار القومية العربية المتصاعد من الامتداد شرقاً.
- استندت الامارات في موقفها الدبلوماسي بشأن الجزر الى عروبتها تاريخياً، وكونها تمثل امتداداً جيوبوليتيكيا لأراضيها الاقليمية، وإن تجاوز ايران المستمر عليها، وتتويج ذلك باحتلال عسكري مباشر لها في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٧١، كان لايختلف من حيث الجوهر عن عملية الغزو البرتغالي والهولندي والبريطاني لمنطقة الخليج العربي .
- انطلقت ايران في موقفها تجاه الجزر من مجموعة إدعاءات لم تجد لها صدى على أرض الواقع ، فما قالته عن وجود اتفاق بينها وبين حاكم الشارقة الشيخ خالد القاسمي بشأن سيادتها على جزيرة ابو موسى ، نفاه حاكم الشارقة نفياً تاماً، مؤكداً ان هذا الاتفاق لم يكن اكثر من اتفاق اقتصادي أملته ظروف المصلحة التجارية ، بشرط عدم المساس بالسيادة الوطنية لإمارته.

- إن تاريخ هذه الجزر يتصل اتصالاً وثيقاً بتاريخ منطقة الخليج العربي، وهي جزء لايتجزأ من السياده العربية ، فبرزت أهميتها بشكل واضح بعد ظهور عرب القواسم على مسرح الأحداث وإن تبعيتها الى حكام القواسم سواءاً في الشارقة أو في رأس الخيمة أمر لايشوبه الشك مهما حاولت ايران أن تطمس الحقائق التأريخية .
- من الناحية الواقعية، يتضح لنا أن إيران قد عززت موقفها في الجزر الثلاث على مدى التسعينات سواء بمنعها موظفي دولة الإمارات من دخول الجزيرة إلا بتصريح من السلطات الإيرانية ،أو فرضها قيود على دخول وخروج السكان ، فضلاً عن قيامها بتعزيز وجودها العسكري في جزيرة أبوموسى وتعيين حاكم عسكري لها بشكل يعني بطريقة غير مباشرة حسم موضوع السيادة على الجزيرة من جانب واحد دون مراعاة لما ورد في اتفاقية ١٩٧١م.

وهكذا اتخذت إيران قرارها على ما يبدو بأن يبقى الوضع على ما هو عليه ،وعلى المتضرر اللجوء للقضاء.

ملحق(١)[٦٨]

• رسالة من المعتمد البريطاني في المنطقة إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة بتاريخ 6 صفر 1354 هـ الموافق لعام 1983 م.

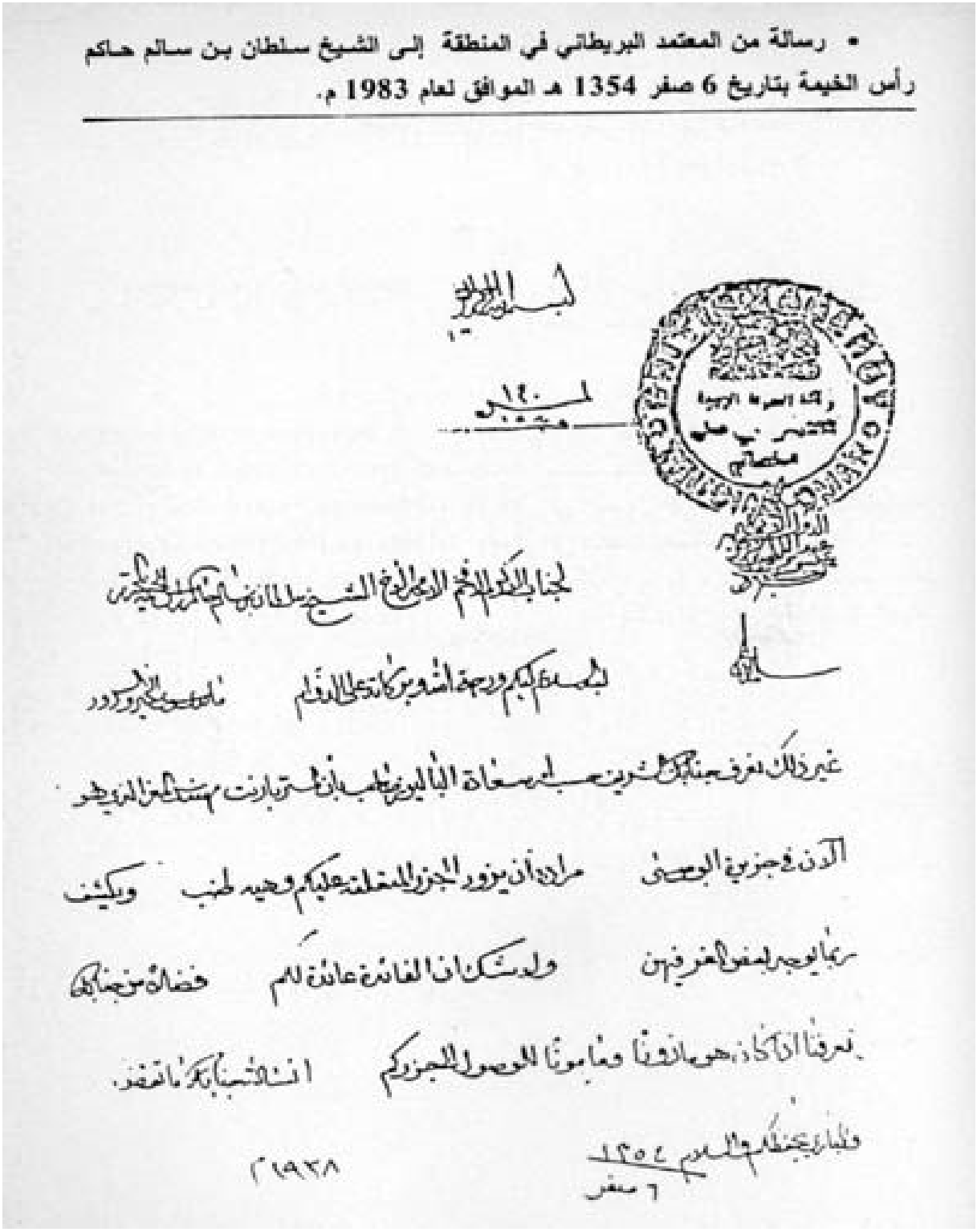

ملحق(٢)[٦٩]

BRITISH AGENCY,
SHARJAH.
THE 18th JANUARY 1949.

CONFIDENTIAL
No.65.C/51

To,

Shaikh Saqr bin Muhammad,
Ruler of Ras al Khaimah.

After Compliments.

I have been instructed by the Political Agent, Bahrain, to advice you to be vigilant in maintaining your rights in Tunb Islands as the Persian Government is interested in claiming these Islands.

Usual Ending.

Political Officer,
Trucial Coast,
Sharjah.

سري
عدد ٢٥١ ـ ١٥

الشارقة ـ ١٨ يناير ١٩٤٩
موافق ١٨ ربيع الأول ١٣٦٨

حضرة الأجل الأكرم الأفخم الشهم الشيخ
صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة المحترم

بعد التحية وفائق الاحترام ـ

لقد أمرني سعادة المعتمد السياسي لدولة البريطانية في البحرين أن أنصحكم بأن تتخذوا الحيطة في التمسك بحقوقكم في جزر طنب لأن الحكومة الإيرانية مهتمة في الادعاء بهذه الجزر

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

ج ـ د ـ ن ـ ستوارت
المعتمد السياسي
في ـــــ
الشمالي

ملحق (٣)[٧٠]

هموطنان عزیز
اهالی محترم جزیره تنب.
بفرمان مطاع مبارک شاهنشاه آریامهر واحد علیروی دریائی شاهنشاهی
ایران برای الحاق جزیره تنب به مام میهن پس از پیاده روی ارکشور عزیز خود ایران
تصمیم گرفته اند تا به جزیره تنب بیایند.
با مأمورین دریائی و واحدهای نظامی و هواپیما و هلیکوپترهای ارتش شاهنشاهی
و مساعدت بنمایند.

مواطنونا الاعزاء ..
اهالی جزیرة طنب المحترمین بامر الملك المطاع قامت وحدات من القوة البحریة الایرانیة بالوصول الی جزیرة طنب واسترجاعها والحاقها بالام بعد سنوات من البعد .. ویجب علی مأموری البحار ووحدات الطیران النظامی وهلیوکبترات الجیش الشاهنشاهی بالتعاون مع اخوانهم الجنود . وربط الصداقة وتقدیم التعاون کان اخ وصل لمساعدة اخوه .
... شعب طنب بحق لکم ان تفتخروا لانکم ارتبطتم منذ الیوم بثلاثین ملیون نفس من وطننا العزیز ایران وسوف یکون لکم نفس المیزات التی یتمتع بها الشعب الایرانی .
نحن جئنا حاملین لکم ـ مواطنونا الاعزاء ـ المدارس الممتازة والمستشفیات الممتازة واعمار جزیرة طنب الخضراء الکبری والصغری .
لا تقعوا تحت تاثیر الخونة والضالین . وای مقاومة سوف نقمع بقوة وبشدة .

یعیش شاهنشاه اریامهر
شاهنشاه ایران الکبیر
یعیش وطننا العزیز ایران

صورة وترجمة المنشور الذی القته الطائرات الایرانیة فوق جزیرة طنب فی محاولة لکسب الاهالی والحد من مقاومتهم .

ملحق(٤)[٧١]

• البلاغ الأخير الصادر من مركز شرطة رأس الخيمة في جزيرة طنب الكبرى فجر يوم 1971/11/30.

RAS AL KHAIMAH POLICE
WIRELESS MESSAGE FORM

شرطة رأس الخيمة

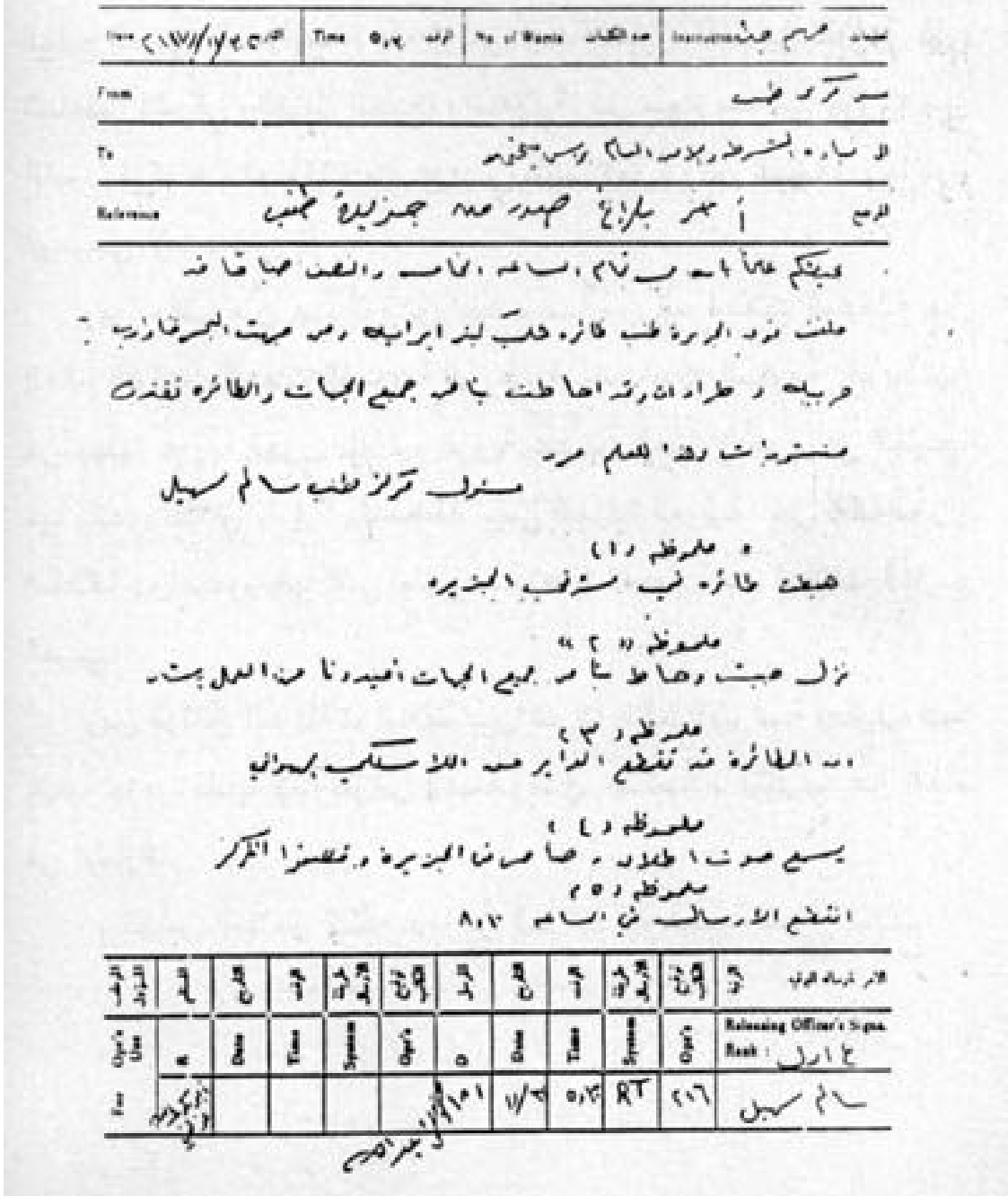

ملحق(٥)[٧٢]

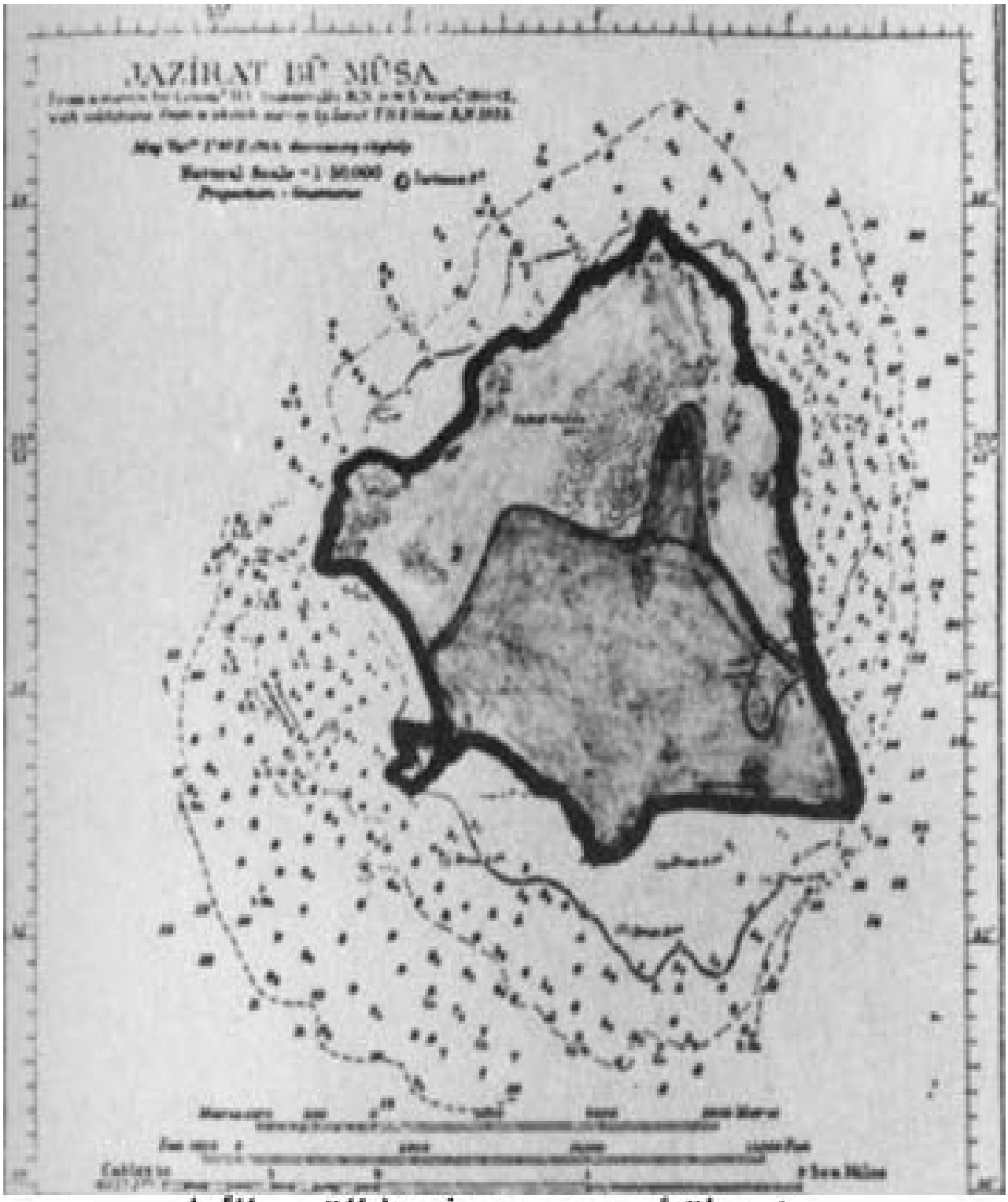

خريطة أبو موسى وفيها القسم الأعلى
الذي سلم لإيران والأسفل للإمارات

ملحق(٦)[٧٣]

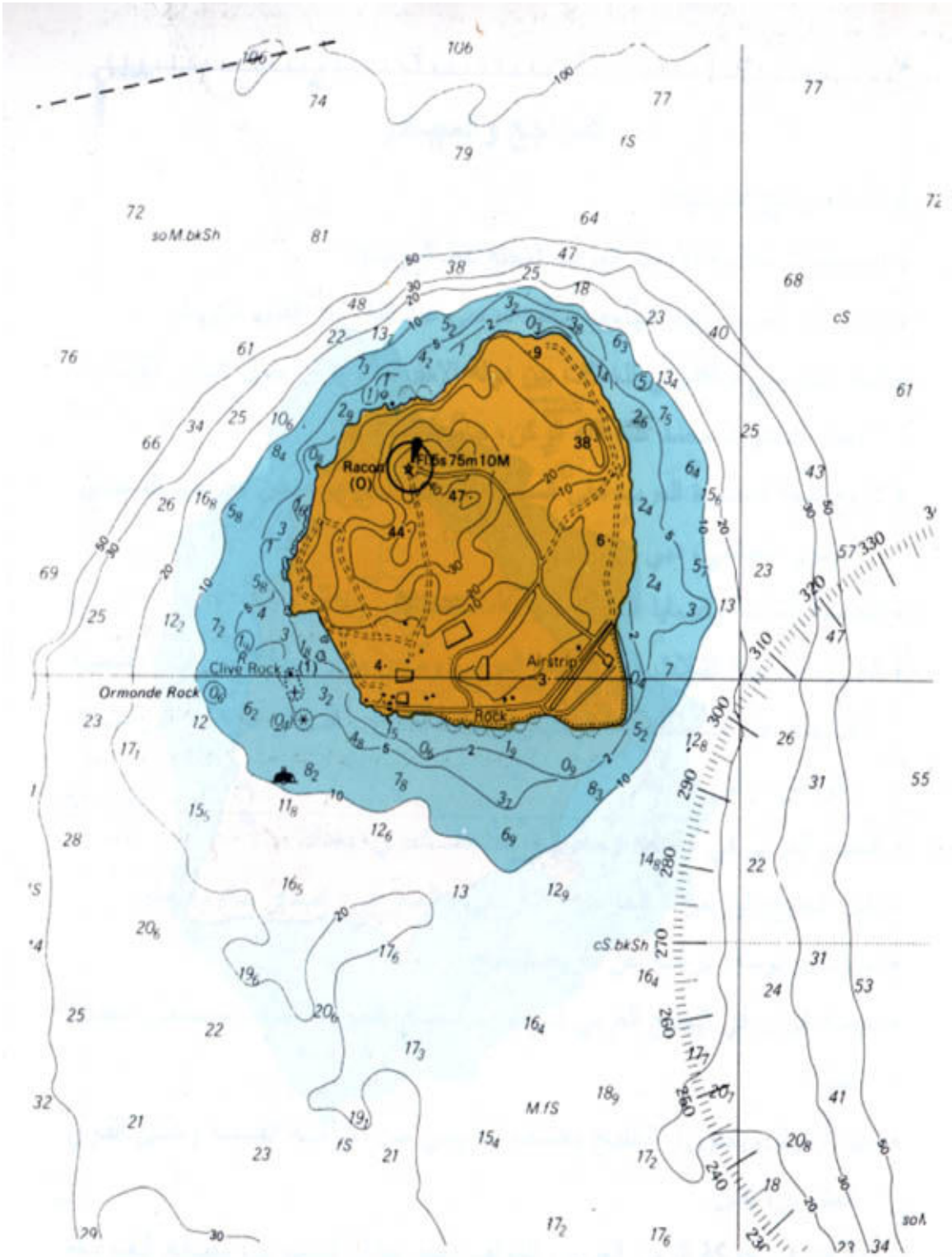

• خارطة جزيرة طنب وتظهر عليها بعض التغيرات والإنشاءات التي قامت بها السلطات الإيرانية.

هوامش ومصادر البحث

(١) – جزيرة طنب الكبرى :

تقع هذه الجزيرة إلى الشرق من خط الطول الشرقي (٥٥) والى الشمال الغربي من خط العرض من الخط الشمالي (٢٦) إلى الشمال الشرقي من جزيرة أبو موسى . يتصف سطحها الذي هو عبارة عن قبة صخرية صخورها بازلتية ، تمتاز هذه الجزيرة بموقعها الإستراتيجي الهام ، فان قلة السكان وطبيعة أرضها ومياهها العميقة وموقعها المتحكم بالخليج العربي والمسيطر على مدخل المحيط الهندي عند ارتباطه بالخليج العربي جعلها المرتبة الأولى بالنسبة للأهمية الإستراتيجية هذه الجزر .

– جزيرة طنب الصغرى :

تقع هذه الجزيرة إلى الشمال الشرقي من طنب الكبرى وتبعد عنها قرابة(١٢ – ١٤) كم وهي جزيرة صخرية على هيئة دائرة تغطي سواحلها مياه المد وترتفع (٣٥) متر عن سطح البحر . خالية من السكان لصعوبة العيش فيها يرتادها صيادو الأسماك وتكمن أهميتها بسبب موقعها الاستراتيجي الهام وهي غنية بأوكسيد التراب الأحمر ويعقد إن سواحلها تحتوي الثروة النفطية .

– جزيرة أبو موسى :

تقع إلى الجنوب من خط العرض الشمال (٢٦) ويكاد يلامسها من الغرب خط الطول الشرقي (٥٥) وتعد هذه الجزيرة اكبر الجزر مساحة مقارنة بغيرها من جزر الخليج . يتصف سطح الجزيرة بأنه عبارة عن هضاب رملية خاصة من الوسط والجنوب ومناخها بالاعتدال صيفا وارتفاع الرطوبة وتكمن الأهمية الخاصة بجزيرة أبو موسى بموقعها الجغرافي قرب مضيق هرمز والاقتصادي الذي يتضح من كونه يمثل مركزها رقابة قوي على هذا الممر المائي عبره ناقلات النفط . سالم السعدون، جزر الخليج العربي – دراسة في الجغرافية السياسية ،دار الحرية ، بغداد، ١٩٨١، ص ١٧٦ – ١٧٩ .

(٢) اطلقت تسمية القواسم او(جواسم) بشكل عام على كل القبائل التي سكنت المنطقة الواقعة بين رأس مسندم شمالاً وابو ظبي جنوباً،تولى الشيخ سلطان بن صقر الزعامة بعد وفاة والده صقر بن راشد عام ١٨٠٣،حيث استمر في قيادة المقاومة القاسمية في المنطقة حتى نهاية عام ١٨٠٨،عندما تم عزله على اثر خلافات مع الامير الوهابي.للمزيد من المعلومات ينظر:صالح محمد العابد،دورالقواسم في الخليج العربي ١٧٤٥–١٨٢٠،بغداد،١٩٦٧،ص١٤١–١٥٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٦٩–٧٣.

(٤) أسهمت مجموعة من العوامل الموضوعية في بروز نادر قلي خان الافشاري على مسرح الاحداث في بلاد فارس خلال النصف الاول من القرن الثامن عشر إذ مهد سقوط الدولة الصفوية لنادر شاه إعتلاء العرش الفارسي في سنة ١٧٣٦ بأسم(نادرشاه) بعد أن برز على الصعيد السياسي منذ عشر سنوات سبقت ذلك اثر اشتغالة في خدمة طهماسب الثاني ابن الشاه الصفوي حسين، وتمكنه في العام ١٧٢٩ من طرد الافغان نهائياً من البلاد تميزت سياسته الخارجية بالعدوانية ومحاولة التوسع على حساب الدول المجاورة لبلاده،وسعى من اجل الوصول الى هدفه هذا الى بناء جيش ضخم فاق قدرات بلاده الاقتصادية.جذبت منطقةالخليج العربي اهتمام نادر شاه، فعد السيطرة عليها،وبسط نفوذه ومده إليها"واحدة من مخططاته التوسعية الرئيسة" للتفاصيل ينظر: L.Lockhart,Nadirshah,London,1938,p.17-24؛

P.SYKES,Ahistory of Persia,London,1969,p.247

كذلك يراجع:عادل محمد حسين العليان،سياسة نادر شاه التوسعية تجاه الخليج العربي ١٧٣٦-١٧٤٧م،بحث غير منشور،ص٢-٣.

(٥) عبد الله عبد الرحمن،النزاع الإيراني – الإماراتي حول الجزر الثلاث، جريدة العرب اليوم ، الأردن ،١٩٩٨/٣/١٦.

(٦) عبد الله عبد الرحمن ، المصدر السابق،ص٥ ؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، التوسع الإقليمي الإيراني في الساحل العماني ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ،١٩٧٨،ص١١ ؛إبراهيم خلف ألعبيدي، احتلال إيران للجزر العربية الثلاث، مجلة الأجيال ، العدد الرابع، بغداد ،١٩٨٧،ص٩.

(٧) أمل إبراهيم الزياني، البحرين ١٧٨٣-١٩٧٣،بيروت، ١٩٧٣،ص١٢٣.

(٨) إبراهيم خلف ألعبيدي ،التحدي الفارسي لمنطقة الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١ ،مجلة أفاق عربية ،بغداد ،١٩٨٥،ص٩ .

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) عبد الله عبد الرحمن ، المصدر السابق ؛ مصطفى عبد القادر النجار ، التطور التاريخي لقضية الجزر الثلاث في الخليج العربي ، منشورات جمعية الدفاع عن الخليج، البصرة ،١٩٨٠،ص٤-٦.

(١١) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، المصدر السابق،ص٢٢؛ سلمى عدنان محمد، البحرين ، الإمارات العربية المتحدة ، قطر ، سلطنة عمان وأمن الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة،١٩٨٠،ص٩٨.

(١٢) غانم محمد صالح، خليل فضيل الكبيسي ،الخليج العربي ،بغداد ١٩٨٤،ص٦٢.

(١٣) أمل الزياني ،المصدر السابق ،ص١٢٢.

(١٤) عبد العزيز عبد الغني ، المصدر السابق ،ص٢٣؛ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية،ط١،بيروت،١٩٧٤،ص ٢٨١؛مجلة درع الوطن،الإمارات،ايار١٩٨١.

(١٥)- عبد العزيز عبد الغني ، المصدر السابق ،ص ٢٢.

(١٦) طاهر موسى عبد،الاحتلال الإيراني لجزر أبو موسى،وطنب الكبرى،وطنب الصغرى،بغداد ،١٩٨٣،ص٦١.

(١٧) مصطفى عبد القادر النجار،المصدر السابق ،ص٣١.

(١٨) عمد رضا المازندراني(شاه ايران ١٩٢٥-١٩٤١) الى تغيير تسمية بلاد فارس الى "ايران" في عام ١٩٣٥ وذلك من اجل توحيد الجنس الآري القاطن داخل الاراضي الايرانية.ينظر: محمد كامل محمد،سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢٥- ١٩٤١،البصرة،١٩٨٨،ص٣١.

(١٩) واجهت ايران أثناء وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥) جملة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية تركز قسمها الاكبر في استمرارية الضغوطات الاجنبية على البلاد وتحديداً بعد خلع الشاه رضا المازندراني من عرش البلاد في أب من عام ١٩٤١ واحلال ابنه محمد رضا(١٩٤١-١٩٧٩) الشخصية الضعيفة في حينه،ليتم تنفيذ المخططات الاجنبية في البلاد وبوجه خاص المصالح البريطانية والامريكية التي وضعت نصب عينها محاولة الوصول والتسلل الى قلب منطقة الشرق الاوسط في وقت بدأت عمليات تشكيل منظمات دفاعية"شرق أوسطية" تظهر الى حيز الوجود، فضلاًعن سلمي الادارتين البريطانية والامريكية الى تهيئة الاجواءلأنشاء كيان غريب داخل جسد الامة العربية"اسرائيل"، والتي كان لايران موقفها الموفضوح في هذا الصدد، إذ اعترفت بهذا الكيان في الخامس من اذار١٩٥٠ على اساس الامر الواقع،الامر الذي اسهم في استمرار عملية

تمزيق وحدة البلاد العربية وتعميق خلافاتها مع ايران واسهام الاخيرة في دعم المخططات الغربية الرامية الى تفتيت المنطقة العربية. لمزيد من التفاصيل عن دور ايران التآمري والعدواني على مصالح البلدان العربية وتحالفها الوثيق مع الغرب الاستعماري.. يراجع: عادل محمد حسين العليان،التغلغل الصهيوني في ايران١٩٤١-١٩٧٩، رسالة ماجستيرغير منشورة،كلية الاداب،جامعة بغداد،٢٠٠٣.

(٢٠) طاهر موسى عبد ، المصدر السابق،ص٦٣-٦٤؛
H.Amursadeghig,Twentieth, Iran Assisted by RW Centurym U.S.A,1982,P.82

(٢١) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق،ص٣١ ؛فتحية النبراوي ومحمد نصرمهنا، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية،الإسكندرية ١٩٨٨،ص٤٤٣.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) كان قد هرب الشاه محمد رضا بعد مجموعة من الإجراءات الوطنية التي قام بها رئيس الوزراء محمد هدايت مصدق والتي لم ترق للشاه فهرب خارج البلاد ومن هناك أخذ يدبر انقلاب عسكري بمساعدة المخابرات الأمريكية وفعلاً عاد إلى البلاد بعد إعلان الانقلاب العسكري الذي قادة الجنرال الإيراني زاهدي. مصطفى عبد القادر النجار وآخرون،تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، جامعة البصرة، ط١،١٩٨٤،ص٢٠٩.

(٢٤) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ١٩١٤-١٩٤٥،ص٣٠٩.

(٢٥) سيد نوفل ،مشروعات التعاون القومي في إمارات الخليج العربي، مجلة المصور المصرية – ملحق (نحن العرب)،القاهرة، ١٩٦٦،ص٩٤.

(٢٦) احمد السامرائي ، إيران ، الخليج العربي ، منشورات مكتبة الدار القومية للكتاب العربي، مطبعة الاقتصاد ، بغداد ،١٩٨٦،ص١١٣-١١٩ .

(٢٧) على مايبدو فإن سياسة"ملئ الفراغ" كانت من المخططات الاستراتيجيةالايرانية التوسعية وبخاصة في مناطقنا العربية ،فبالأمس تعرض ايران قوتها لتحل محل القوات البريطانية في الخليج وبصورة عدوانية علنية وسافرة دون ادنى مراعاة لشعور العرب اصحاب الارض والمياه الأصليين.واليوم تستعرض ايران قوتها مجدداً لتدعوا نفسها، وبصورة سافرة ايضاً الى ملئ الفراغ الذي(قد ينجم) من جراء انسحاب القوات الامريكية المرتقب من العراق. فما أشبه البارحه باليوم..!!

(٢٨) ر.م. يوريل،الخليج العربي ،ترجمة مكي حبيب المؤمن،منشورات مركز دراسات الخليج العربي،البصرة،١٩٧٦،ص٥٨.

(٢٩) محمد حسن الزبيدي،موقفنا القومي من قضية الجزر العربية الثلاث،وزارة الثقافة والاعلام،بغداد،١٩٨٠،ص١٢.

(٣٠) المصدر نفسه؛ صلاح القعاد،التيارات السياسية في الخليج العربي،القاهرة، ١٩٧٦،ص٢٨٩.

(٣١) عبد الله عبد الرحمن ، المصدر السابق،ص٥؛ محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، الكويت ،ط١ ،١٩٨١ ،ص٣١١- ٣١٧؛احمد حسين طه،الموقف العربي والدولي من احتلال ايران الجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-جامعة تكريت،٢٠٠٤، ص٥٠-٥١.

(٣٢) الكلية العسكرية العراقية ، من تاريخ الخليج العربي، بغداد ، ١٩٧٠،ص٨٨.

(٣٣) خالد العزي ، الأطماع الفارسية في المنطقة العربية،بغداد،د.ت،ص٢٩-٥٠.

(٣٤) المصدر نفسه ؛ محمد عزيز شكري وحسن إبراهيم ، قضايا معاصرة في السياسة الدولية ، ط١ ، الكويت ، ١٩٧٢،ص٩-١١.

(٣٥) ر.ك.رمضاني،الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، البصرة،١٩٨٤،ص١٢٤-١٢٦.

(٣٦) برزان إبراهيم التكريتي، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي، بغداد ، ١٩٨٢، ص٧٩.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) مركز دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية ، وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥ ، الكويت ،١٩٧٩،ص٥١٣.

(٤٠) برزان التكريتي ، المصدر السابق،ص٨٤.

(٤١) المصدر نفسه،ص٨٥.

(٤٢) محمد جاسم محمد ، من يهدد أمن الخليج العربي منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة ٦٤، البصرة ، ١٩٨٢،ص٢٢١ .

(٤٣) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد العاشر، الكويت ، ١٩٧٧، ص٢٢١.

(٤٤) فاليري يورك ، آفاق الخليج في الثمانينات ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، البصرة،١٩٨٢،ص١٠٢.

(٤٥) وليد حمدي الاعظمي،عبد اللطيف الخاجه ،النزاع بين دولة الإمارات العربية، وإيران حول جزر ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى في الوثائق البريطانية، دار الحكمة،١٩٩٣،ص٩٦-٩٨.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) للمزيد من المعلومات عن مذكرة التفاهم ينظر جريدة الخليج ،العدد الصادر في ٢٢حزيران ١٩٩٩،ص٨.

(٤٨) وليد حمدي الاعظمي، المصدر السابق،ص٦٧-٦٩.

(٤٩) نيفين عبد المنعم سعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية،ص٢١.

(٥٠)روح الله رمضاني ،سياسة إيران الخارجية١٩٤١-١٩٧٣،ترجمة علي حسين وعبد الحميد حميد جودي، البصرة ،١٩٨٤،ص٣٩١.

(٥١) طلال مجذوب،إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية،بيروت، ١٩٨٠،ص٢٩-٣٤.

(٥٢) وهي الثورة التي أعلنها محمد رضا بهلوي في المجال الزراعي منذ عام ١٩٦٣، وحدد لها ثلاث مراحل كما جند لها كل طاقات وإمكانات بلاده،إذ أعلن عن تطبيق

قانون الإصلاح الزراعي١٩٦٣ ،وأول تطبيق لهذا القانون كان على أملاكه الخاصة في المناطق الشمالية من إيران ،إلا إن هذه الإجراءات لم تنجح بل على العكس من ذلك فقد كلفت الميزانية الإيرانية مبلغ طائلة ولم تحقق أهدافها لأنها خدمت الإقطاعيين ولم تنفع الفلاحين . عادل محمد حسين العليان، التغلغل الصهيوني في إيران ١٩٤١ – ١٩٧٩، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣ ،ص١٩٤.

(٥٣) محمد وصفي أبو مغلي ، إيران دراسة عامة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ١٩٨٥ ،ص ؛كاظم باقر علي ،البحرية الفارسية في الخليج العربي –دراسة لواقعها البحري١٨٤٨–١٩٠٧،البصرة،١٩٩٤،ص٢٩٦.

(٥٤) جريدة الثورة،بغداد،٢ كانون الأول١٩٧١؛ احمد حسين طه،المصدر السابق، ص٥٧–٥٨.

(٥٥) عامر محسن سلمان العامري، سياسة إيران الخارجية تجاه الخليج العربي ١٩٤١–١٩٧٩،رسالة ماجستير ،غير منشورة ،معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد،١٩٨٨،ص١٦٤–١٦٨؛ جريدة الجمهورية ،بغداد، ٣كانون الأول ١٩٧١.

(٥٦) جريدة الجمهورية،بغداد،١كانون الاول١٩٧١.

(٥٧) جابر إبراهيم الراوي،الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من احتلالها بالقوة ،بغداد١٩٨٢،ص٢٦–٢٨؛ احمد حسين طه، المصدر السابق،ص٦٣–٦٤.

(٥٨) عرفت المادة ١/١٠ من اتفاقية جنيف في عام 1958 بشأن البحر الإقليمي والمادة ١/١٢١ من اتفاقية البحار لعام ١٩٨٢م المقصود باصطلاح" جزيرة" بأنه: "رقعة من الأرض متكونة طبيعياً ومحاطة بالماء ، وتعلو عليه في حالة المد ..." وبالتالي ينطبق هذا التعريف على الجزر الثلاث ، ومن ثم يخضع النزاع عليها لنظام السيادة على الإقليم الأرضي لا البحري .أنظر:مديوس فلاح الرشيدي، أبوموسى ،وطنب الكبرى وطنب الصغرى ،لمن ولماذا؟" ، القبس ، العدد الصادر في ٣ شباط ١٩٩٤م ، ص ٣٨–٤٠.

(٥٩) علي بن ناصر النعيمي،وجه نظرفي الخلاف بين دوله الإمارات وإيران على الجزرالثلاث، مجلة الحياة، العدد١٣٢١٣، ١٢حزيران، ١٩٩٩، ص١٠.

(٦٠) مديوس فلاح الرشيدي،المصدر السابق،ص٣٩–٤١.

(٦١) المصدر نفسه .

(٦٢) مديوس فلاح الرشيدي،المصدر السابق،ص٤٠.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) حمدان ألشمري،العلاقات الخليجية – الإيرانية ١٩٧٨–١٩٩٨،دراسة غير منشورة، ص٤٠–٥٠.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) تاج الدين عبد الحق، عرض إيراني للإمارات– أبو موسى أولا، المجلة، العدد٢٠،٩٥٧حزيران ١٩٩٨، ص٣٥.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨)رياض نجيب الريس ، المصدر السابق،ص٣٧٦.

(٦٩)طاهر موسى عبد ،المصدر السابق،ص٩٥.

(٧٠) المصدر نفسه ،ص١٠٥.

(٧١)سالم سعدون ، المصدر السابق،ص٣٠١.

(٧٢)جابر ابراهيم الراوي ،المصدر السابق ،ص٣٥٥.

(٧٣) المصدر نفسه ،ص٣٥٧.

Abstract

The political relationship between countries considered one of the basic axis that a lot of researchers focus on because of its prime importance in understanding the internal evolution of these countries and its reflection on the countries special policy.

This research aim to track the flume of political relationships between Iran and United Arabian of Emirates (UAE) focusing on the Iranian occupation to the three Arabian islands and its consequences to that overall relationships without neglecting Iran earlier insistence to occupy that Arabian islands in addition to the foreign countries part in the operation of deepening the disagreements between Iran and UAE

- The relationships between UAE and Iran considered as an unfamiliar pattern in the history of countries relationships, that is, Iran used the British withdraw announcement from the east of Swais to start the occupation of three islands follows to UAE in a unique afore going kind utilizing the media blindness and the official silence of the great countries toward such a n overt invasion.
- UAE based its diplomacy attitude regarding the islands on its historical Arabian deep-rooted and its representation as a geopolitical stretching to its land territories. And Iran continuous out bounding and the military invasion in the 30th of October 1971 was not something different in essence from the Portugal neither land British invasion to the Arabian golf.
- Iran ride in its attitude on the islands depending on group of allegations that don't have any echo on reality, and what it said about the existence of an agreement between Iran and the governor of Al-Shariqa Al-Shaeq Khaled Al-Qasemy to put hand on Abo-Moosa island a thing strongly denied by him insisting that that dealing is no more than economical agreement stated on some critical trading circumstances with the provision of not touching the national mastery of his country.